لان قال في الكعبة اوبابها ومنا لقط يهدي او يودعه
لغير مكة لم يلزمه ولو قصد فقراء لان الهدي لغير
مكة ضلال والبدنة في معناه واما النقاد بمكة لولي مثلا
فيذبحه بباب موضع كان ويهدي ثوابه له ولو ان يذبحه
ويطعم المساكين بقدر لحمه كما في الحديث وغيره واما في
الشمع لولي فلا يلزم الا ان يبيعه بها فاقتضى ولا يلزم كسوة
الستر على الاظهر والمحتاج الا شباع بما لا يلزم ان
اعرض عنه ربه كمال جهلة ارباب كمال الستر تشبيه
في عموم اللزوم بالنذر الا ان يريد ان ملكه ومنذوره نحو
غيره فعليه هدي وعبد غيره داخل في ملك الغير كحران
غير الهدي الشرعي وما ولي لقطه او ذكر مقام ابراهيم عليه
عليه السلام في تضحيته الذبيح خلافا لما في الحديث
من تنسيره بالحجر والا فلو كفر انحفا وشيء او حمل فلوه
ان نوى التقرب بحفيظة الحمل والا فلحم ان رضي والا فلا
شيء له عليه ونحو هو اي الحادث مطلقا لحج التحمل او لا
ان لم يرد تخصيص التحمل بالاحتاج فلا يلزمه ان نحج
ولي في المسير والذهاب والركوب كمكة لان السنة
انما وردت بالمشي ان لم ينو نسكا فيلزم ومطلق النذر
غير مقيد بمكة كالمدينة او بيتيا اي المشي المقيد بهما

يلي

يلي ولم ينو عبادة بمسجديهما ولم ينو بهما اي المسجدين
والا اتاهما ولو ركبا وفعل الا ان يكون بالاقصر وهو
المدينة ثم مكة على الوجه او مطلقا خلافا والاول
الاحوط ويلزم انيان نذر ليس اعتكافا مما يأتي في
الرباط وفعل غيره الا كمنذر بمكان بمرضه
الا اعتكافا او صلاة بمحراب جرا فقولان بابا
الجهاد لاعلاء كلمة الله لا لغنيمة واظهار شجاعة
هذا هو الاكمل ويعطى من الغنيمة على كل حال ولا حرمة
فان مالهم حلال وقد ورد انها مشيئة ينتقصها الله
الا في مثل هذا الموضع كل سنة الا ان يشذ الحق بنواد
كما في مشب وهو اظهر من قول عبد الحق يسوغ
فان الله تعالى غياث بالاسلام او الجزية لا الا سنة كاقامة
نسك الخ فرض كفاية كل سنة فان لم يقم به احد وجب
على الامام تعيين طائفة يظهرون الشعيرة فرض كفاية
كالقضاء وعلوم الشريعة بما يختصها تشبيه في فرضية
الكفاية لا بقيد كل سنة ولذا اخر والعتق ردع
الضرر عن معصوم وان ذميا اخذ من قوله وال
والضرر عن المسلمين والقضا وتحمل الشهادة كاد
ان كل المتعلق وهل تشبيه بالطلب وهو ظاهر قول

يها

Copyright © King Saud University